

التفاوض على المساعدات الإنسانية مع الجماعات المسلحة - الواجب الإنساني أو الخط الأحمر؟

٩ أغسطس ٢٠٢٣



الصورة التقطت من قبل بكر القاسم / وكالة فرانس برس عبر صور غيتي

في عام ٢٠٠٦، نشرت الأمم المتحدة دليلاً حول المفاوضات الإنسانية مع الجماعات المسلحة رداً على غياب نهج منظم لهذه الممارسات. إن الرسالة الواردة في السطور الأولى من الدليل واضحة: "المفاوضات الإنسانية مع الجماعات المسلحة يمكن أن تكون في كثير من الأحيان ضرورة إنسانية". ومع ذلك، وبعد مرور ثلاثة عشر عاماً، لا تزال ممارسات المفاوضات الإنسانية غير كافية.

تهدف هذه المدونة بقلم **جولين بوجوان** إلى مناقشة هذه الممارسات من خلال استخلاص الدروس من الصراع السوري المحتدم منذ مارس ٢٠١٢.

التتبع المحلي

أدى الصراع السوري إلى ولادة مئات الجماعات المسلحة التي تقاوم من أجل جيوب من الأراضي، غالباً على مستوى محلي للغاية. بالنسبة للممارسات الإنسانية اليومية، فإن هذا التشردم والتوطين يعني أن المساعدات يجب أن تمر عبر خطوط الصراع المتعددة ويجب ضمانها من خلال مفاوضات لا حصر لها للوصول إلى المحتاجين. وبعبارة أخرى، يجب الاعتماد على عدد من الجماعات المسلحة في مرحلة ما من عملية العبور. ومع ذلك، فإن الاعتراف بالصلوات مع أمراء الحرب والمسلحين ليس مقبولاً بسهولة بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية التي حاولت تحقيق التوازن بين الحياد الإنساني والجوانب العملية لسوريا التي مزقتها الحرب. ويعكس ذلك في كلمات أحد كبار موظفي منظمة دولية من المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة درعا الجنوبية لعدة سنوات:

” من المخالف لسياستنا التعامل مع الجماعات المسلحة، لكننا ننسق معها لأن وصولنا يجب أن يكون مصرحاً به من قبل الأمن. ومع ذلك، فإننا نرفض دائماً المرافقين المسلحين لقوافلنا. وعلى نحو فعال، فإن الجماعات العسكرية هي أول من يوفر الوصول إلى سوريا؛ كما أنها مصادر قيمة للمعلومات وتبقينا - من خلال شركائنا المحليين - على اطلاع دائم بالمخاطر المحتملة لإبصال المساعدات أو الأنشطة أو الزيارات. على سبيل المثال، سيخبروننا إذا كانت هناك اشتباكات. على نحو فعال، يجب أن تمر جميع مشاريعنا بالأمن قبل أن تتمكن من تنفيذها.

في الواقع أن مهمة التواصل والتفاعل مع الجماعات المسلحة، مع جميع المخاطر التي تنطوي عليها، تقع على عاتق موظفي الإغاثة الإنسانية السوريين الذين ينفذون أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية. في بعض الأحيان، تتطلب المهمة مهارات وخبرات في الوساطة والتفاوض.

تحدث عامل في منظمة غير حكومية سورية (سنطلق عليه اسم محمد لحماية هويته) عن ممارسات التفاوض بشأن المساعدات الإنسانية خلال الفترة الأخيرة من حصار الغوطة الشرقية، الذي استمر بين أبريل / نيسان ٢٠١٣ وأبريل / نيسان ٢٠١٨ وترك حوالي ٤٠٠ ألف شخص محاصرين في الريف الشرقي للعاصمة السورية دمشق. وبحسب محمد، فبالإضافة إلى الهجوم العسكري الذي شنته قوات النظام السوري ضد القوات المناهضة للحكومة، كان هناك فصيلان متمردون رئيسيان يتقاتلان من أجل السيطرة على المناطق:

أثرت الاشتباكات بين هاتين المجموعتين على عبور المساعدات. كان علينا أولاً عبور نقطة تفتيش يسيطر عليها جيش الأسد، ثم عدة نقاط تفتيش يسيطر عليها فيلق الرحمن أو جيش الإسلام. نتيجة لذلك، كان علينا تكرار أنشطتنا على كل جانب. إذا أردنا، لنتخيل، عبور سلال غذائية للوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها فيلق الرحمن عبر نقطة تفتيش يسيطر عليها جيش الإسلام، فإن مسلحي جيش الإسلام سيطلبون منا ترك ١٠٠ سلة غذائية للأشخاص الذين يعيشون في مناطقهم.

كما سجل محمد كيف قامت الجماعات المسلحة بتسييل (تحقيق دخل)¹ حركة المساعدات الإنسانية في الغوطة الشرقية:

لقد جعل جيش الإسلام عملنا أكثر صعوبة لأنهم فرضوا الضرائب عند نقطتي تفتيش؛ كانت في الأصل تصل إلى 1٪ من قيمة البضائع. في عام ٢٠١٧، عندما تصاعد الصراع في الغوطة الشرقية، ارتفعت رسوم عبور المساعدات من ٢٠٠ إلى ٢٣٠٠ ليرة سورية لكل كيلوغرام من البضائع... كان من الضروري بالنسبة لنا دفع الضرائب عند نقاط التفتيش لأنها تضمن سلامة قافلتنا. على الأقل، كان هذا هو الأساس المنطقي لجيش الإسلام لأنه، في الواقع، كان من المستحيل ضمان سلامتنا في منتصف الصراع حيث كانت القنابل تسقط باستمرار من السماء. على نحو فعال، لم يحاولوا أبداً حمايتنا وحماية المساعدات، لكنهم سيضمنون عدم تعرض القافلة للهجوم من قبل رجالهم المسلحين أو من قبل المهربين.

في سوريا، لا تحتكر الجماعات المسلحة المعارضة تسييل المساعدات الإنسانية. تستخدم قوات النظام السوري، حتى اليوم، ممارسات مماثلة حتى في المناطق التي عاد فيها السلام رسمياً، كما هو الحال في جنوب البلاد². كما وصفها عامل إنساني كان ينفذ مشاريع إغاثية في سوريا عبر الحدود اللبنانية:

عندما كنا ننفذ مشاريع في الزبداني [في شمال شرق دمشق]، القريبة جداً من الحدود اللبنانية، كان علينا دفع ٥٠٠ ليرة سورية لمسلحي حزب الله لعبور الحدود. الجيش اللبناني ليس لديه أي سيطرة هناك.

إن نجاح مفاوضات عبور المساعدات الإنسانية عبر سوريا ظرفي ويعتمد بشكل كبير على وجود ضامين محليين تربطهم صلات قوية بالفصائل المسلحة. على سبيل المثال، لم يشارك محمد نفسه في المفاوضات:

تم إجراء المفاوضات مع الجماعات المسلحة من قبل مسؤولي اللوجستيات والمشاريع المتمركزين في المناطق التي أردنا الوصول إليها في سوريا. كان لكل منهما شبكات اجتماعية قوية وعلاقات مع اللجان المحلية التي دعمت المنظمات غير الحكومية المحلية مثل منظمنا للتفاوض على نقل المساعدات. على سبيل المثال، في

¹ لا يزال تسييل (تحقيق دخل) المساعدات الإنسانية يمثل تحدياً في المناطق التي يسيطر عليها النظام. لمزيد من المعلومات، راجع [ملاحظة التنشيط](#): تحسين حرية التنقل في درعا، جنوب سوريا. ² المرجع نفسه.

عام ٢٠١٧، ساعدتنا لجنة محلية في التوصل إلى اتفاق مع عدة فصائل مسلحة لم يكن علينا بموجبه دفع أي أموال، بما في ذلك الضرائب، للمرور عبر نقاط التفتيش ومناطق السيطرة. ومع ذلك، فإن هذه اللجان المحلية لا تملك مثل هذه السلطة في جميع المناطق.

الصلابة الدولية

في سوريا، يتم تمويل المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية من قبل مانحين دوليين تتجذر وجهات نظرهم حول المفاوضات الإنسانية مع الجماعات المسلحة في تصور مستقطب وغريب للبيئة السورية. حيث إنه يثير السؤال: هل المفاوضات الإنسانية وممارسات العبور تتماشى مع سياسات المانحين؟ الجواب البسيط هو لا. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك رفض المنظمات غير الحكومية الدولية تخصيص جزء من ميزانيتها لتسهيل عبور المساعدات عبر نقاط التفتيش لأي جماعات مسلحة غير الجيش السوري، مما يؤدي إلى قيام العاملين في المجال الإنساني السوريين بدفع الضرائب عند نقاط التفتيش من روايتهم: " ليس لدينا خيار عدم دفع الضرائب عند نقاط التفتيش إذا أردنا وصول المساعدات إلى السكان."

التقت كاتبة المقال بالعديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية غير السورية لمناقشة وجهات نظرهم وممارساتهم (عن بعد) لطلب المساعدات الإنسانية إلى سوريا؛ ولم يوافق سوى عدد قليل من الممثلين على مناقشة هذه القضية. كان أحد الممثلين تعمل في منظمة غير حكومية بريطانية دينية تمولها وزارة التنمية الدولية البريطانية³ التي نفذت مشاريع في سوريا. واعترفت بالفجوة بين سياسة الممولين الصارمة والواقع المعقد للسياق السوري الذي يتطلب المرونة لتأمين إيصال المساعدات:

لم يسمح ممولونا بممارسات معينة مثل دفع الضرائب عند نقاط التفتيش العسكرية، والتي يعتبرونها رشوة. في مرحلة ما، عقدت مائدة مستديرة واحدة بين وزارة التنمية الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية السورية الموجودة في المملكة المتحدة. حاولنا أن نثبت أن وزارة التنمية الدولية لديها سياسات صارمة للغاية وأن هذه السياسات لم تأخذ في الاعتبار الواقع على الأرض للشركاء السوريين - خاصة فيما يتعلق بالأمن. على سبيل المثال، نحن أخبرناهم أنه يجب دفع الرشوى، وإلا فإننا محدودون للغاية فيما يمكننا القيام به. ومع ذلك، رفضت وزارة التنمية الدولية متابعة المائدة المستديرة. استخدموا ذريعة أن الاجتماع عقد بموجب قواعد تشاتام هاوس (Chatham House) وأنه، نتيجة لذلك، لم يتمكنوا من مناقشته أكثر.

عقد اجتماع آخر مع وزارة التنمية الدولية في أوائل عام ٢٠١٤. لقد قدموا الميزانية لسوريا، وأصرروا بالفعل في ذلك الوقت على أنه لا ينبغي لأحد استخدام التحويلات المالية غير القانونية. نحن، العاملون في المجال الإنساني، نفهم القضايا الأمنية لوزارة التنمية الدولية، خاصة عندما يتعلق الأمر بإيصال المساعدات إلى مناطق مثل إدلب التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المدرجة كمنظمات إرهابية. لكننا نشعر أيضا أنهم يؤكدون كثيرا على حمايتهم وحماية الموظفين المغتربين بدلا من الشركاء السوريين والأشخاص المحتاجين.

الحقيقة هي أنه عندما تذهب المساعدات الإنسانية إلى مكان ما في سوريا، على سبيل المثال إدلب، فإنها لا تفيد الجماعات المسلحة بشكل مباشر. وبدلاً من ذلك، فإنه يضمن أن هذه الجماعات المسلحة لا تملأ الفراغ.

يسلط هذا الحساب الضوء على مجموعتين من التحديات: الأولى تتعلق بتحويل الأموال في بلد مقسم إلى أربع مجالات للحكم مع لوائحها وبنيتها التحتية الخاصة. على سبيل المثال، من المستحيل ببساطة تحويل الأموال إلى شمال غرب سوريا من خلال القنوات المعتادة بسبب عدم وجود نظام مصرفي. يجب أن تمر الأموال المخصصة للمشاريع الإنسانية عبر قنوات غير رسمية تعوق إمكانية التتبع والشفافية. ثانياً، في حين أن الأهداف الأساسية للعمل الإنساني هي إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، فإنه يمكن أيضاً أن يعزز الشرعية السياسية والاجتماعية للجهات الفاعلة التي تساهم بشكل مباشر في الصراع.

³ في عام ٢٠٢٠، اندمجت وزارة التنمية الدولية مع وزارة الخارجية الكومنولث (وزارة الخارجية) واستبدلت بمكتب الخارجية والكومنولث والتنمية.

شرعية من؟

توضح محافظة إدلب، الواقعة في شمال شرق سوريا والتي تسيطر عليها في الغالب جماعة هيئة تحرير الشام المسلحة السلفية،⁴ المعضلة التي يواجهها المجتمع الإنساني في البلاد. تسيطر المجموعة على آخر معبر حدودي للأمم المتحدة بين سوريا وتركيا، باب السلام. على الرغم من محاولاتها لتخفيف موقفها على ما يبدو من خلال إظهار البراغمية بشأن حكم محافظة إدلب – نظريا في أيدي حكومة الإنقاذ - لا يزال التنظيم مدرجا في قائمة منظمة إرهابية من قبل عدد من الدول الغربية. شجب رئيس وحدة مجالس الإدارة المحلية، وهي منظمة مجتمع مدني سورية تروج للحكم الرشيد والإدارة المحلية، المعايير المزدوجة لسياسات الأمم المتحدة المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية في الشمال الغربي: "الأمم المتحدة لديها تنسيق مع هيئة تحرير الشام أكثر من الحكومة المؤقتة⁵ والمجالس المحلية."

العلاقة بين الأمم المتحدة وهيئة تحرير الشام تضع الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية في شمال غرب سوريا في وضع غير مؤات. شارك مؤسس منظمة بنفسج، وهي مؤسسة خيرية سورية تقدم مساعدات كبيرة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، قصة توضح كيف أصبحت هيئة تحرير الشام رصيذاً حاسماً للوجود الدولي على الأرض:

” ذات مرة، نشأ نزاع، وهددت هيئة تحرير الشام فيوليت بأخذ كل أصولنا. ذهبنا إلى [مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للحصول على الدعم لكنهم قالوا إنهم لا يمكنهم التفاوض إلا مع هيئة تحرير الشام إلى حد ما لأنهم كانوا بحاجة إليهم للموافقة على قرار الحدود [لتسهيل دخول مساعدات الأمم المتحدة من تركيا].

تسلط هذه القصة الضوء على عدم مساواة الأمم المتحدة تجاه الشركاء السوريين في المجال الإنساني، فضلا عن استحالة بقاء الأمم المتحدة محايدة سياسيا عند تأمين إيصال المساعدات.

ومن المفارقات، أو هكذا يبدو، أن أهمية وشرعية هيئة تحرير الشام كشريك متميز لإيصال المساعدات الإنسانية في شمال غرب سوريا يعززها العدو الرئيسي للجماعة المسلحة: النظام السوري، برئاسة الرئيس بشار الأسد، واستخدام النظام للمساعدات الإنسانية كشريحة تفاوضية لتأمين مكاسب سياسية.⁶ حتى يوليو / تموز ٢٠٢٣، كان هناك معبر واحد فقط من بين أربعة معابر حدودية للأمم المتحدة بين سوريا والدول المجاورة. وكان باب السلام، الذي تديره هيئة تحرير الشام على الجانب السوري، شريان الحياة الأخير لأربعة ملايين سوري تقطعت بهم السبل في شمال غرب البلاد.⁷ وفقا لرئيس لأكو، نشأ هذا الوضع من تفتيت الشرعية في شمال غرب سوريا:

” تتمتع الجماعات المسلحة بشرعية القوة على الأرض. تتمتع حكومات المعارضة ومجالسها المحلية بشرعية التمثيل. وأخيرا، يتمتع المجتمع المدني المحلي بشرعية المصادقية من خلال عمله.

⁴ هيئة تحرير الشام هي ائتلاف من الجماعات السلفية الجهادية التي تضم فرع القاعدة السابق في سوريا جبهة النصرة.
⁵ الحكومة المؤقتة هي حكومة معارضة مدنية تابعة لتركيا تدير ثلاث مناطق انزلقت بعيدا عن سيطرة النظام السوري. وتشمل هذه المناطق منطقة درع الفرات (بين جرابلس في الشرق، وأعزاز في الغرب ومارع في الجنوب)، ومنطقة غصن الزيتون (بما في ذلك عفرين والمدن التابعة لها إدريا)، ومنطقة نبع السلام (بين رأس العين في الشرق وتل أبيض في الغرب في شمال مدينة الرقة).

⁶ لمزيد من المعلومات، راجع كوفيد-١٩: أداة الصراع أو فرصة السلام المحلي في سوريا؟
⁷ في ١١ يوليو ٢٠٢٣، فشل مجلس الأمن الدولي في تجديد آخر معبر حدودي للأمم المتحدة بين تركيا وشمال غرب سوريا. وافق النظام السوري على إعادة فتح المعبر بشرط التعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة، وعدم تواصل الأمم المتحدة مع ما أسماه 'المنظمات الإرهابية'. كانت المفاوضات لا تزال في طريق مسدود وقت كتابة هذا التقرير.

في الواقع، إن التمييز بين القوة العسكرية للجماعات المسلحة والسلطة السياسية لحكومات المعارضة في شمال غرب سوريا، وخاصة في إدلب، ضبابي، ومع ذلك، يتنافس كل فصيل على الفرص لتعزيز شرعيته على الأرض. في هذا السباق، يعد احتكار إيصال المساعدات الإنسانية أحد الأمور الحاسمة.

تفويض المخاطر والمسؤوليات

بعيداً عن التحديات العديدة على أرض الواقع - بما في ذلك جمود سياسات المانحين وعدم المساواة في المعاملة مع الجماعات المسلحة العاملة في سوريا - توضح ممارسات المفاوضات الإنسانية كيف أن المجتمع الإنساني مجزأ وهرمي إلى حد كبير.

أعرب مدير مشروع يعمل لدى منظمة غير حكومية أوروبية عن أسفه لانتشار التصورات السلبية حول عمل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في سوريا:

نحن متحيزون لأننا نعمل داخل سوريا. ويرى المانحون أن مشاريعنا لا تستند إلى تقييم الاحتياجات أو أننا أقل عرضة للمساءلة لأن الحالة على أرض الواقع معقدة للغاية. على نحو فعال، يعني انخفاض الوصول إلى مناطق معينة مثل درعا أنه من الصعب علينا مراقبة الاحتياجات وتقديم المساعدات، مما يعني أننا أقل عرضة للمساءلة عندما يتعلق الأمر بالإنصاف. لكننا لا نفعل أقل من أي منظمة غير حكومية أخرى في جميع أنحاء العالم ونواجه قيوداً ومعايير ومساءلة مماثلة. ومع ذلك، أصبح تأمين التمويل أصعب وأصعب.

ومسألة المساءلة مسألة حاسمة في الواقع. الشركاء السوريون مسؤولون أمام المنظمات غير الحكومية التي بدورها مسؤولة أمام الممولين. ولكن من هو المسؤول أمام الشركاء الإنسانيين السوريين، ناهيك عن المستفيدين من المساعدات؟ عمر، الذي كان يعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشاهد أوجه القصور في النظام الإنساني في سوريا، يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة وإنشاء آليات جديدة للمساءلة في البلدان المتضررة من النزاع:

إنني أنظر إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باعتباره الجهة المضيفة للوكالة والمساءلة من الجهات المانحة إلى الناس. وهذا ما أسميه سيرنة المبادرة، أي كيف يمكننا ليس فقط أن يكون لدينا وجود على الأرض، بل أيضاً أن نكون مسؤولين أمام شعبنا.

مما لا شك فيه أن الشركاء السوريين على الأرض يتحملون جميع المخاطر للتفاوض وتنفيذ إيصال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لا تزال العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا لا تتحمل أي مسؤولية عن الحماية كجزء من سياساتها وميزانيتها، على الرغم من أن العاملين في المجال الإنساني المحليين قاموا بحملات لوضع تدابير الحماية. وهنا مرة أخرى، شكل حصار الغوطة الشرقية سابقة، كما أوضح عامل في منظمة غير حكومية سورية:

قبل عام ٢٠١٨، لم يكن هناك واجب رعاية العاملين في المجال الإنساني السوري داخل سوريا. كانت المنظمات غير الحكومية الدولية تقدم المال للمشاركة، وكانت مهمتنا ومهمة المنظمات غير الحكومية السورية والعامل تحويلها. ما فعلناه أيضاً هو أنه في عام ٢٠١٨، أنشأنا نوعاً من واجب رعاية زملائنا على الأرض. دفع كل عضو من أعضاء المنظمة المقيمين خارج سوريا ٣٠٠ دولار أمريكي شهرياً من راتبنا لضمان سلامة زملائنا. في نهاية عام ٢٠١٨، عندما انتهى [حصار الغوطة]، اجتمعت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية وخلقت واجب رعاية الموظفين المحليين. يهدف واجب الرعاية هذا إلى تغطية الاحتياجات العاجلة مثل الطعام أو نقص الراتب بين العاملين. استغرق الأمر من هذه المجموعة ومن المنظمات غير الحكومية الدولية ستة

أشهر لإنشاء سياسة واجب الرعاية هذه. وهي الآن تدرجها في ميزانياتها، وأصبح الآن إلزامياً على المنظمات غير الحكومية السورية الممولة من ممولين دوليين تقديم واجب الرعاية هذا للموظفين المحليين داخل سوريا.

وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على معاملة العاملين في المجال الإنساني السوريين، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من التدخلات لتمكين الشركاء السوريين من تنفيذ العمل الإنساني بأمان وفعالية. فمن ناحية، يجب أن يصبح واجب الرعاية منظماً في جميع المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية. في كثير من الأحيان، تعتمد حماية الشركاء السوريين أثناء التصعيد العسكري على الميول الفردية للجماعات المسلحة بدلاً من الأساليب التنظيمية المنظمة، كما وصفها مدير مشروع سابق لمنظمة غير حكومية دولية تعمل في حلب قبل هجوم الجيش السوري:

عندما تعرضت حلب للهجوم [في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦]، لم يكن لدينا أي إجراء لإجلاء موظفينا. أصررت على استخدام التمويل للمشروع الإنساني وإعادة تخصيصه لإخراج زملائنا السوريين من حلب إلى تركيا عبر المعبر الحدودي التابع للأمم المتحدة. كما استخدمنا التمويل لدفع إيجارهم في تركيا لفترة من الوقت.

ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون هناك تقسيم أفضل للعبء الأمني على الجهات الفاعلة الإنسانية في نفس النطاق. على حد تعبير مؤسس منظمة البنفسج العاملة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا:

في ٩٠٪ من الوقت، تأتي المخاوف الأمنية من الجيش السوري وروسيا. الاقتتال الداخلي المسلح المحلي يسبب القلق فقط في ١٠٪ من الوقت. لسوء الحظ، كل هذه المخاوف تحملها موظفونا المحليون على الأرض. على سبيل المثال، فقدنا منذ بعض الوقت اثنين من موظفينا في القصف المستهدف لسيارة إسعاف من قبل طائرة روسية. الراكب الثالث فقد ذراعه. كنا نتدخل بعد قصف في منطقة مدنية لإجلاء بعض المدنيين. طارت الطائرة سيارة الإسعاف وقصفتها. هناك نقل للمخاطر من المنظمات غير الحكومية الدولية إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. على الرغم من كل جهودنا، أوقف العديد من المانحين الدوليين تعاونهم مع العديد من المنظمات غير الحكومية السورية في إدلب دون إبداء أي سبب؛ استمر هذا لسنوات. تم دفعنا للفشل.

في سوريا، كما هو الحال في العديد من البلدان التي مزقتها الحرب، تعد المفاوضات الإنسانية مع الجماعات المسلحة ضرورة إنسانية. ومن الضروري أن تعكس ممارسات المفاوضات الإنسانية الطبيعة المتغيرة للصراعات التي أصبحت مجزأة ومعقدة بشكل متزايد. علاوة على ذلك، فإن التجارب الحياتية للجهات الفاعلة التي تتفاوض من أجل نقل المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع يجب أن تؤخذ في الاعتبار في التوجيهات والإجراءات الدولية. وهذه التغييرات ضرورية لتوفير حماية أفضل لضحايا الصراعات ولأولئك الذين يخاطرون بحياتهم للتخفيف من معاناتهم.

شكر وتقدير

أسجل هنا خالص تقديري ل إياس غريز ومهند الريش لمساهمتهما في المناقشات التي ألهمت هذه المقال.

بحوث سوريا

هذه المدونة جزء من سلسلة جديدة من المدونات والملخصات السياسية التي تركز على تحديات الحدود وخطوط الصراع، حرية الحركة، وإيصال المساعدات الإنسانية في سوريا.

تعرف على المزيد وتصفح [جميع مخرجات البحث في السلسلة](#).

[استكشف جميع أبحاث PeaceRep Syria](#).

نبذة عن الكاتب

[جولين بوجوان](#) باحثة ما بعد الدكتوراه في منصة أدلة السلام وحل النزاعات. لديها خبرة متعددة في مجال دراسات السلام والصراع واهتمام شديد بالممارسات البحثية التعاونية والمسؤولة. تشمل خبرتها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، والإسلام السياسي، والتطرف العنيف، وإدارة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.